

في افق السياسة العالمية

مشكلة فرنسا في إفريقية الشمالية

يحق لفرنسا أن تباهى بامتلاكاتها في شمال إفريقية ، فهي منها على مسافة قريبة لا يفصلها عنها سوى مياه البحر المتوسط الذي تلاطم أمواجه سواحل فرنسا الجنوبية كما تلامس سواحل إفريقية الشمالية ، ولا تزيد المسافة بين تولون قاعدة فرنسا البحرية في الجنوب وبين بونة إحدى قواعد بلاد الجزائر على أربع مائة ميل أو أكثر قليلا يقطعها المسافر على متن الجو أو البحر في ساعات قليلة . وتمتد ممتلكات فرنسا هذه على ساحل البحر المتوسط من تونس شرقا إلى ساحل المحيط الأطلسي غربا ، ومن وراء ذلك داخل الصحراء الكبرى إلى بحيرة تشاد جنوبا . ولا يقل عدد سكان هذه الأقاليم عن عشرين مليونا من الأنفس . هذا عدا ما لفرنسا من مصالح مادية وثقافية في بلاد المشرق ومصر ، ومالها من الزعامة بين الطوائف الكاثوليكية في جميع هذه الأرجاء

ولذلك كان اعتزاز فرنسا بأملاتها وملحقاتها في شمال إفريقية عظيما ، وكان تصميمها على الاحتفاظ بسلطانها لا يقبل طعنا أو نقضا مهما اختلفت الحكومات في فرنسا وتنوعت نظم الحكم فيها . ففي عهد الملكية أرسلت حكومة شارل العاشر سنة ١٨٣٠ حملتها الحربية لاختلال الجزائر ، وفي عهد الإمبراطورية الثانية توطن سلطان فرنسا في الجزائر واستطاعت أن تقضي على الحركة الوطنية التي قامت بزعامة الأمير عبد القادر لمناوءة الحكم الفرنسي .

وفي عهد الجمهورية الثالثة أعلنت الحماية على تونس سنة ١٨٨١ ومنها زحفت فرنسا غربا إلى مراکش في أوائل القرن العشرين .

وها هي ذى فرنسا في عهد الجمهورية الرابعة تولى إفريقية الشمالية من الاهتمام ما هو خليف بالأرض الطيبة التي فتحت أبوابها لايواء الفرنسيين

الأحرار حين احتل الألمان فرنسا وضيعوا عليهم الخناق في أوروبا ، فاستقبلت إفريقية الشمالية جمعية التحرير الوطنى الفرنسية وأكرمت وفادتها وأضافتها حتى تم تحرير فرنسا نهائيا .

ومع أن هذه الإمبراطورية الواسعة قد نشأت واتسعت وازدهرت تحت سماع دول أوروبا وبصرها فإن الدول لم تتحرك بصفة جدية طوال القرن الماضى لمناهضة فرنسا أو مقاسمتها ذلك الغم الكبير . أما إنجلترا فكانت قد تحالفت مع فرنسا منذ سنة ١٩٠٤ ، وخلاها الميدان للعمل فى مصر والسودان . وأما إيطاليا فقد رضيت بنصيبها فى طرابلس وبرقة . وأما روسيا فكانت تتمخض عن ثورتها البلشفية الكبرى فلم تكن تتطلع إلى مد نفوذها ، ولم تنشأ لها مطامع فى البحر المتوسط إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وكانت فرنسا على اتفاق مع أسبانيا كما كانت على اتفاق مع إنجلترا . وبمقتضى هذا الاتفاق أصبح لاسبانيا منطقة صغيرة فى الشمال الغربى ، وظلت طنجة ميناء دوليا حتى لا يتخرج مركز بريطانيا فى جبل طارق .

أما ألمانيا فقد حاولت بمختلف الطرق أن تضع قدمها على ساحل إفريقية الشمالية ، ولكن المحالفة الانجليزية الفرنسية كانت كفيلة بردها عما تحاول . فى سنة ١٩٠٥ زار وليم الثانى إمبراطور ألمانيا طنجة ليبرهن للعالم أن سلطان مراکش لا يزال ملكا مستقلا حقيقيا بزيارة إمبراطور ألمانيا ، وأن إنجلترا وفرنسا لا تستطيعان أن تفرضا إرادتهما على العالم فى غيبة ألمانيا . ولكن هذه المناورة لم تُجِدْ نفعا ، ولم يكن لها أثر سوى دعوة الدول إلى مؤتمر عقد فى الجزيرة أحد موانئ أسبانيا الجنوبية ، وفيه تقررَت سياسة الباب المفتوح فى مراکش مع المساواة الاقتصادية لجميع الدول . وفى سنة ١٩١١ دخلت القوات الفرنسية مدينة فاس ، فتحرّكت ألمانيا للمرة الثانية وأرسلت إحدى سفنها الحربية لاحتلال ميناء أغادير على ساحل الاطلنطى ، وكادت الحرب تنشب بين فرنسا وألمانيا لو لم تعلن الحكومة الانجليزية تصميمها على الوقوف إلى جانب فرنسا ومنع ألمانيا من النزول بأية بقعة من شمال غربى إفريقية . فهدأت الحال قليلا وسارعت فرنسا إلى استرضاء ألمانيا بالنزول لها عن جزء من أملاكها فى إقليم الكنفو الفرنسى مقابل اعترافها بمركز فرنسا الخاص فى مراکش . ثم نشبت الحرب العالمية الأولى وانتصر الحلفاء ، فغسرت ألمانيا

جميع مستعمراتها وخرجت نهائياً من ميدان المنافسة الاستعمارية تاركة فرنسا تتمتع بأكبر نفوذ استعماري في حوض البحر المتوسط جنوبيه وشرقيه .

وقد سارت فرنسا في سياستها الاستعمارية في شمال إفريقيا وفق خطة منظمة صريحة ، أساسها أن يبقى الحكم مركزاً بيد الحكومة الفرنسية ، وأن تهيأ المستعمرات أولاً وأخيراً لخدمة فرنسا بالذات . فمن الوجهة الاقتصادية يجب أن يكون معظم صادراتها و وارداتها لمصلحة فرنسا . فكانت فرنسا تشتري قبل الحرب من مجموع صادرات كل من الجزائر وتونس ومراكش ما يعادل ٨٤ ٪ / ٥٦ ٪ و ٤٥ ٪ على التوالي ، وتبيع إلى تلك البلاد من مجموع الواردات ما يوازي ٧٥ ٪ / ٦٢ ٪ و ٣٥ ٪ . وكان يهم فرنسا من الوجهة الحربية وهي تعاني اطراد النقص في مواليدها أن تلتزم العوض من ذلك بتجنيد رجال المستعمرات دون أى تفرقة بين الفرنسي أو الأوربي أو الوطني ؛ وبذلك استطاعت فرنسا أن تحتفظ بمكانتها كدولة كبرى أمام منافساتها من الدول التي تباهى بكثرة سكانها ووفرة مواردها .

وفي مقابل ما تمنحه فرنسا من مستعمراتها من خير ، وما تستخدم من رجال كان مذهب الحكومة الفرنسية في خارج بلادها ، كما كان شأنها في الداخل ، أن تنشر المبادئ الإنسانية الكبرى التي ورثتها عن الثورة الفرنسية بشأن حقوق الإنسان . فهناك كما في فرنسا أعلنت الإخاء والمساواة بين الجميع ، ولكنها حرصت على أن تحتفظ بالمبدأ الثالث مبدأ الحرية السياسية للمواطنين الفرنسيين دون غيرهم . وليس في برنامج السياسة الفرنسية الاستعمارية ، كما يكون أحياناً في السياسة الانجليزية ، مكان ملحوظ لتهيئة الوطنيين لحكم أنفسهم وتقرير مصيرهم . كما أنه لم يكن لظهور مبدأ الانتداب في ميثاق عصبة الأمم بدلا من نظام الاستعمار القديم أى أثر في طريقة حكم فرنسا لمستعمراتها في شمال إفريقيا أو في المشرق حيث كانت فرنسا منتدبة . لذلك كانت الحكومات الفرنسية تتعثر وترتبك وتخطئ وتمعن في الخطأ كلما نار بعض هذه الشعوب على الحكم الفرنسي ، وقاموا يطالبون بالاستقلال أو الحكم الذاتي . وكانت فرنسا — ولا تزال — تقابل مثل هذه الحركات بمنتهى القسوة واعنف وسائل القمع . ذلك لأنها تعتقد مخلصاً عن خطأ أو عن صواب أنها مبعوثة المدنية والثقافة الأوروبية إلى هذه الشعوب ، وأنها على

خلاف دول أوروبا جميعاً تؤمن بمبادئ المساواة والإخاء ونطبقها دون تمييز بين الأجناس والألوان أو العقائد ، وأن غايتها العليا من حكمها إنما هي « فرنسة » هذه الشعوب كما كانت تفعل روما قديماً ، ومنحهم جميعاً نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسي في بلاده . وبإله من أمل تطاول إليه الأعناق وتبذل في سبيله المهج والأرواح !

وما دمنا قد ذكرنا موضوع « الفرنسية » وهي سياسة الإدماج التي يعبر عنها بالفرنسية والانجليزية بكلمة assimilation ، فيجدر بنا أن نفرق بين السياسة التي تتبعها فرنسا في بلاد الجزائر والسياسة التي تتبعها في مراکش وتونس . ففي هذين البلدين لا يزال عهد الفرنسيين حديثاً ولا تزال السلطة الشرعية في البلاد قائمة ، وما برح والى الأمر الشرعى يصدر المراسيم ويعين الوزراء ، ولكن كل هذا لا يتم إلا بمشورة المقيم الفرنسي ؛ إذ هو وحده المسئول أمام الحكومة الفرنسية رأساً عن حكومة البلاد وأمنها . ويساعد المقيم الفرنسي طائفة من الموظفين وقوات حربية كافية لحراسة البلاد وحفظ النظام بها .

أما في الجزائر — وهي الموضوع الأصيل لهذا الحديث — فإن عهد الفرنسيين فيها يرجع إلى أكثر من مائة وخمسة عشر عاماً . وتعتبر البلاد — ماعدا إقليم الصحارى — في حقيقة الأمر جزءاً من فرنسا ، حتى إنها تتبع في إدارتها وزارة الداخلية الفرنسية بدلاً من وزارة المستعمرات أو وزارة الخارجية . وهي مقسمة إلى دوائر انتخابية ، وكان لها ثلاثة شيوخ وعشرة نواب يمثلونها في البرلمان الفرنسي . ويحكمها حاكم عام يساعده مجلسان استشاريان .

وفي بلاد الجزائر بصفة خاصة اتبعت فرنسا سياسة « الفرنسية » أو الإدماج . وتقضى هذه السياسة بأن ينشأ الأهالي على اختلاف أجناسهم وألوانهم على النظم الفرنسية في التربية والتعليم والمعاملات ، وأن يطبق القانون الفرنسي عليهم جميعاً على السواء ؛ فليس ثمة مانع من أن يتجنس البربر والعرب واليهود بالجنسية الفرنسية فيخدموا في الجيش والأسطول ، ويعينوا في الوظائف الحربية والمدنية ، ويشتركوا في جميع الحقوق التي يتمتع بها المواطن الفرنسي ، ومن ذلك حق التصويت والانتخاب للبرلمان الفرنسي . ولم يستعص على هذه السياسة إلا المسامون ؛ فقد عجز نظام « الفرنسية » أو الإدماج عن هضمهم أو تمثيلهم في الوطن الفرنسي .

ونشأت عن ذلك مشكلة سياسية ذات خطر عظيم . ذلك أن المسلمين في الجزائر يؤلفون الكثرة العظمى ، فلو سمح لهم بالتمتع بالحقوق السياسية كغيرهم من المواطنين الفرنسيين لأصبحت لهم الغلبة في الانتخابات واكتسحوا الدوائر البرلمانية كلها أو جلها ؛ فسكان الجزائر يبلغون الآن نحو ثمانية ملايين من الألف من مليون واحد من المواطنين الفرنسيين أو المتفرنسين .

وإنما نشأت هذه المشكلة لأن الحكومة الفرنسية — وهي أول حكومة علمانية في أوروبا ليس للدولة فيها دين رسمي — قد تعهدت حين دخولها الجزائر بأن تترك لأهالي البلاد المسلمين حرية العبادة ، وألا تتدخل في شؤونهم الدينية . ولما كانت المعاملات بين المسلمين تجرى وفق الشريعة السمحة ، وفيها من القواعد والنصوص الشرعية ما يناقض القانون الفرنسى العام . وخاصة في شؤون الميراث والزواج والطلاق ، فقد تعذر على أولى الأمر أن يخولوا المسلمين جميع حقوق المواطنين الفرنسيين ما داموا لا يخضعون للقانون الفرنسى في مسائل تعتبرها الحكومة الفرنسية ذات أهمية بالغة . وترتب على ذلك أن سياسة «الفرنسة» أو الإدماج التى اتبعتها الحكومة في الجزائر قد شملت كل شئ تقريباً ما عدا تمتع جميع الوطنيين المسلمين بالحقوق السياسية التى لغيرهم .

وبدأت الحكومة تعالج هذه المشكلة ، فأصدرت في سنة ١٨٦٥ قانوناً يبيح لكل وطنى مسلم أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسى إذا تقدم بطلب ذلك ، وفى هذه الحالة يصبح خاضعاً للقانون المدنى الفرنسى فى جميع أحكامه . ومعنى ذلك أن الوطنى إذا أراد أن يباشر حقوقه السياسية فعليه أن ينزل عن القواعد والحقوق التى جاء بها الإسلام وجرى بها الشرع والعرف بين المسلمين فى جميع الأنحاء على اختلاف العصور . لذلك لم يكن غريباً أن يؤثر المسلمون دينهم على أن يصيبوا من الحقوق السياسية شيئاً لا ينفى عن عذاب الآخرة فتيلاً .

ثم حاولت الحكومة الفرنسية إصلاح هذا القانون فى سنة ١٩١٩ فأشترطت للتمتع بحق المواطن الفرنسى أن يكون الوطنى عزباً أو متزوجاً من واحدة فقط كما اشترطت ألا تقل سنه عن ٢٥ سنة ، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية فى الجيش ، أو يكون مالم بالقراءة والكتابة باللغة الفرنسية ، أو موظفاً عاملاً فى الحكومة أو بالماش . ولكن هذه الشروط أيضاً لم تفر الوطنيين على طلب التمتع بحقوق المواطن الفرنسى ، ولم يكن مما يشرف الوطنى أن يخالف قومه وعشيرته

فيطلب لنفسه مزايا قد تحط من قدره وتعرضه للوم والسخط في نظر مواطنيه .

ولما تعذر على فرنسا تطبيق مبدأ « الفرنسية » بمخالفه اضطرت أمام ضخامة المشروع وعظم خطره أن تعتمد إلى سياسة أخرى أقل عمقا من سياسة الإدماج وهي سياسة المشاركة association . ولا تتطلب هذه السياسة أن ينزل الوطني المسلم عن قانون أحواله الشخصية لكي يصبح مواطنا فرنسيا ، بل تركت له أن يجمع بين الميزتين . وقد آملت فرنسا بهذا النظام أن تجتذب الصفوة الممتازة من الأهالي فتحملهم على « التفرنس » ، وتترك سواد الشعب يتقدم على مهل ، مع العمل على تعميم اللغة الفرنسية وتحسين مستوى الشعب الاجتماعي بقدر ما تسمح به الظروف ووجه الخطر من سياسة المشاركة هذه أنها سبيل إلى التفرقة بين أبناء الشعب الواحد وانقسامه ؛ فتظهر فيه أقلية ضئيلة تتمتع بمزايا وحقوق ليست ميسرة لسائر الشعب ، ويظل الشعب محروما من قاداته وزعمائه ، ومن جهود صفوة أبنائه .

وسواء اتبعت فرنسا في خطتها الاستعمارية سياسة الإدماج أو المشاركة ، فإن الأمر الذي لا شك فيه أنها لم تستهدف يوماً استقلال الشعوب الخاضعة لها ، ولم تأخذ بيدها مخرصة في هذا الطريق . لذلك كان من المتوقع أن تغري هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في سنة ١٩٤٠ وتدهور كيانه السياسي شعوب إفريقيا الشمالية على الثورة والانتفاض على المستعمرين . ولكن هذه الشعوب تمسكت أمام محنة فرنسا بفضليتي الكرم وصبط النفس ، فأخلدت إلى السكينة والهدوء وظلت موالية لفرنسا حتى انقضت الغمة وزال الخطر . ويظهر أن كراهة الوطنيين لإيطاليا كانت من أقوى العوامل التي ساعدت على توثيق الروابط بين الوطنيين والمستعمرين ، فتاريخ إيطاليا الفاشية في ليبيا وما قاساه السنوسيون من التشريد والتعذيب والتقتيل كان يحفظه الوطنيون في صدورهم ؛ فخافوا أن يبدلوا استعماراً بآخر ، وأن يتخلصوا من فرنسا فيقعوا آخر الأمر بين يرائن الطليان .

ولما تألفت حكومة الجنرال ديغول المؤقتة في سنة ١٩٤٤ رأت أن تكافئ أهل الجزائر على حسن ضيافتهم للفرنسيين الأحرار ، فأصدرت في مارس ١٩٤٤

فانونا يمنح الفرنسيين المسلمين في بلاد الجزائر جميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون غير المسلمين دون أي مساس بحق تمتعهم بقانون أحوالهم الشخصية . إلا الذين يعلنون صراحة أنهم يريدون أن يخضعوا في أحوالهم الشخصية للقانون الفرنسي . أما الحقوق السياسية فقد تركت الحكومة للجمعية التأسيسية أن تنظر في منحهم جميعاً حق المواطنين الفرنسيين ، وبقي عدد منهم لا يزيد على ٣٥٠٠٠ قد استوفى شروطاً معينة تخوله التمتع بهذه الحقوق . وظاهر أن هذا القانون يؤكد سياسة المشاركة التي أشرنا إليها .

ويبدو أن الوطنيين في الجزائر لا ترضيهم سياسة الإدماج أو سياسة المشاركة ، فهم كأخوانهم في تونس ومراكش يريدون أن يكون لهم كيان وطني مستقل يستعيدون به سابق مجدهم أيام خير الدين بربروس في غربي البحر المتوسط وفي المحيط الأطلسي وبحر الشمال حين كان رؤسائهم وقرصانهم يسيطرون على البحار ويلقبون الرعب في قلوب البحارة من جميع الأمم إلا من أدى لهم الفدية أو الجزية . وإنهم ليتغنون حتى اليوم بمواقف بطلهم الوطني «الريس حميدو» في القرن التاسع عشر، ويسمرون بقصصه ومفاخره . والوطنيون يعلمون تمام العلم أن سياسة الاستعمار القديمة قد أصبحت بالية غريبة عن روح العصر ، وأنها لا تلائم سياسة الوصاية التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة ، كما أنها لا تتلاءم مع مظاهر النهضة العربية الحديثة التي أدهشت العالم الغربي ، وفرضت عليه الاعتراف بقوتها وحققها في الاستقلال والحرية . وشعوب شمال إفريقيا تربطهم بالشعوب العربية وشائج نسب وقربى وتجمعهم لغة وديانة وآداب ومشاعر واحدة ؛ لذلك اشتدت الحركة الوطنية ضد الفرنسيين في الصيف الماضي وخاصة في قسطنطينة حيث قتل وجرح مئات من الفرنسيين والوطنيين . وقد لجأ الفرنسيون في قمع الحركة إلى الشدة الحربية الماثورة عنهم . لكن يلوح أن الاتجاه الاشتراكي الجديد للحكومة الفرنسية الذي أوحى إليها أن تتفق مع السوريين والبنانيين بعد تشدد وعناد ، يؤذن بأن فرنسا ستجنب العثرات منذ اليوم في طريقها الاستعماري . وأمامها المثل ظاهرة للعيان ؛ فهناك مجموعة الأمم البريطانية التي تتمتع باستقلال ذاتي لاشك فيه ، وهناك أملاك الولايات المتحدة المستقلة استقلالاً ذاتياً في جزر الفلبين وكوبا . وهانحن أولاء نشهد مسلك

بريطانيا تجاه الهند . فإذا كانت فرنسا تصبو حقاً إلى التماسك فما أجدرها أن تعلم بأن التماسك بين الشعوب لا يقوم على الماديات وحدها ! فهناك الترابط المعنوى والأدبي والثقافي الذي يقوم على حسن التفاهم وتبادل الثقة والمنافع ، وهو رباط لا يقل في قيمته عن الرباط المادى إن لم يفقه ؛ لأن الرباط المعنوى يستتبع الرباط المادى ولا عكس . وليس هناك سبيل إلى توثيق هذا الرباط المعنوى إلا إذا راجعت الدول الكبرى سياسة الاستعمار وقلبتها من أساسها ، واعترفت بادئ ذي بدء بحق الشعوب التي أخضعها الدول الغربية قهراً وعدواناً وعلى كره منها ، في أن تحيا الحياة التي ترضاها ، وأن تعيش حرة كريمة على نفسها وعلى أصدقائها .

خبر رفعت